وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية و انعكاسه في قيمة المصرف: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العر اقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2024-2005)

Using the (O-Score) Model for the Early Detection of Financial Soundness and Its Reflection on Bank Value: An Analytical Study of a Sample of Iraqi Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange for the Period (2005–2024)

الباحث الاول : م.م علياء ثائر مردان[1] Email; Alyaa.th@s.uokerbala.edu.iq

الباحث الثاني: ، أ.د أمير علي خليل [2] ameer.ali@uokerbala.edu.iq Email.

الباحث الثالث :أ.م.د نغم دايخ عبد علي[3] Email: nagham.d@uokerbala.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق 1،2،3

1st Researcher. Alyaa Thaer Mirdan[1],
2nd Researcher. AMEER ALI KHALEEL[2]
3th Researcher. Nagham Dayekh Abd Ali [3]

College of Administration and Economics, University of Karbala, Karbala, Iraq

بحث مُستل من أطروحة دكتوراة

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور نموذج (O-Score)، في الكشف المبكر عن السلامة المالية، وانعكاسها في قيمة المصرف، عن طريق تطبيقه على عينة من المصارف التجارية العراقية، المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسات على بيانات مالية، لسلسلة زمنية امتدت من (2005-2024)، لعينة مكونة من ثمانية مصارف عراقية تجارية، مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وباستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لنموذج (O-Score)، لقياس السلامة المالية، وقيمة المصرف المقاسة وفق نسبة توبين (Q)، ثمَّ تحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام البرامج الاحصائية (EViewsv.12,Excel.v16). وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تأثير معنوية للسلامة المالية، ينعكس دورها في الاستقرار المالي، وتعزيز ثقة المستثمرين. وأظهرت النتائج أنَّ القطاع المصرفي في العينة محل الدراسة، يتمتع بمتانة مالية قوية، وقدرة واضحة على التعافي من الأحداث غير المتوقعة، وهو ما يؤكد أهمية الإدارة المالية الفاعلة، والمرونة المؤسسية، في الحفاظ على استدامة السلامة المالية. وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان أبرزها: ضرورة تبني المصارف لآليات فعَّالة للكشف المبكر عن السلامة المالية، لتعزيز الاستقرار المصرفي، وتحسين قيمة المصارف، بما يحقق الاستدامة المالية في القطاع المصرفي العراقي.

الكمات المفتاحية: السلامة المالية، O-Score, توبين

Abstract

This study aims to analyze the role of the O-Score model in the early detection of financial soundness and its reflection on bank value. This was achieved by applying the model to a sample of Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. To this end, the study relied on financial data from a time series spanning 2005-2024 for a sample of eight Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange. A set of financial indicators from the O-Score model was used to measure financial soundness and bank value, measured according to the Tobin Q ratio. The relationship between the variables was then analyzed using the statistical software EViews v.12 and Excel v.16. The results of the study revealed a significant impact of financial soundness on financial stability and enhanced investor confidence. The results also showed that the banking sector in the studied sample enjoys strong financial resilience and a clear ability to recover from unforeseen events. This underscores the importance of effective financial management and institutional flexibility in maintaining the sustainability of financial soundness. The study concluded with a set of recommendations, most notably the necessity for banks to adopt effective mechanisms for the early detection of financial soundness to enhance banking stability and improve bank value. Banks in a way that achieves financial sustainability in the Iraqi banking sector

Keywords: Financial stability, O-Score, Tobin.Q

المقدمة

يعدُّ النظام المصرفي أحد أهم المرتكزات الأساسية للاستقرار، ودعم التنمية الاقتصادية، ويضطلع بدور الوسيط المالي الذي يجمع أطراف السوق كافة، لدوره المحوري في تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، لضمان كفاءة تدفق الموارد المالية داخل الاقتصاد الوطني, بيد أنَّ البيئة الاقتصادية أفرزت العديد من التحديات، التي اضعفت استقرار الأنظمة المصرفية، وتمثلت بشحة الموارد المالية لدى الأفراد، والشركات، وهشاشة النظام النقدي، وارتفاع الدين العام، والعجز المالي، فضلًا عن تفاقم ظاهرة الاقتصاد الخفي، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور قيمة العملة، وتبلورت هذه المتغيرات في تعاظم المخاطر التي تهدد السلامة المالية للمصارف.

وفي ضوء ما تقدم، تبرز أهمية الكشف المبكر عن السلامة المالية، بوصفها أدوات استباقية تمكن إدارات المصارف، والجهات الرقابية، من تشخيص مؤشرات الضعف المالي قبل أن تتحول إلى أزمات فعلية، إذ تعتمد هذه الآليات على تحليل البيانات المالية، والمحاسبية، والسوقية، للكشف عند التراجع في مستويات السلامة المالية، والذي يسهم في تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب، للتقليل من انعكاسات الصدمات الاقتصادية على استقرار المصارف. ويُعد نموذج (O-Score) من أبرز النماذج المحاسبية المستخدمة في تقدير احتمالية التعثر المالي، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية الكمية.

إنَّ انخفاض احتمالية التعثر في معادلة الاحتمالية الخاصة بالنموذج، تعكس تحسن في السلامة المالية، فإنَّ اختبار انعكاس هذا التحسن في قيمة المصرف، يمثل دورًا مهمًا في أدبيات التمويل المصرفي. وتأسيسًا على ذلك، تنطلق هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين مؤشر (O-Score)، وقيمة المصرف، في البيئة المصرفية العراقية، ولعل من المفيد أن نؤكد أنَّ قيمة (توبين Q)، تعدُّ من أهم المؤشرات السوقية التي تعكس التقييم الكلي لأداء المصرف من قبل المستثمرين، إذ يشير ارتفاع قيمة (توبين Q) إلى كفاءة الإدارة المصرفية، وقدرتها على تحقيق عوائد تفوق تكلفة الموجودات، وإنَّ انخفاضها يعكس ارتفاع مستويات المخاطر.

المبحث الأول

هيكلية الدراسة

1- مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في وجود فجوة، بين استخدام نماذج الكشف المبكر عن السلامة المالية، على وفق نموذج (O-Score)، وتعزيز قيمة المصرف، ما يثير تساؤلاً جوهريًا، مفاده: هل **يمكن للمصرف امتلاك أدوات كمية قادرة على كشف هشاشة السلامة المالية قبل لحظة الانهيار، وتحويل هذا الكشف المبكر إلى قيمة مصرفية ملموسة؟** ما يفتح الباب لتساؤلات جوهرية عن الدور التحويلي، الذي يمكن أن تؤديه هذه الأدوات في إعادة تشكيل خارطة المخاطر، وتعزيز الثقة في النظام المصرفي ككل. وعلى وفق ما تقدم، فإنَّ المشكلة الأساس التي تسعى الدراسة إلى معالجتها، هي: **إلى أي مدى يمكن لنموذج (O- Score) أن يقيس مستوى السلامة المالية للمصارف؟ وما أثر ذلك في قيمة المصرف عن طريق تعظيم حجم الودائع؟** في ظل مجموعة من التساؤلات، وهي كالآتي:

أ- ما مستوى السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة وفق مؤشرات (O-Score)؟

ب- هل يقدم نموذج (O-Score) قدرة تفسيرية كافية، للكشف المبكر عن حالات الضعف المالي في المصارف؟

ت- ما طبيعة العلاقة بين السلامة المالية، وقيمة المصرف؟

2- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناولته، إذ تسعى إلى تقديم إطار عملي، وموثوق، لتقييم السلامة المالية، عن طريق تطبيق نموذج (O-Score)، بما يدعم قرارات الإدارة المصرفية، ويعزز كفاءة الأداء المالي. وتساعد المصارف على تحسين استراتيجياتها، في تعزيز قيمة

المصارف في السوق، بالاعتماد على نتائج المخرجات المستخرجة من النموذج، والانتقال من مفهوم قياس التعثر إلى الوقاية الاستباقية، لتعزيز ثقة المستثمرين عن طريق تحسين الشفافية، والاستقرار.

3- **أهداف الدراسة**

أ- إثراء الأدبيات المتعلقة باستخدام نموذج (O-Score) في البيئة المصرفية.

ب- توظيف نموذج (O-Score) كمؤشر للإنذار المبكر عن السلامة المالية.

ت- قياس أثر نموذج (O-Score) في الكشف المبكر عن السلامة المالية للمصارف، وتحليل انعكاس ذلك في تعظيم قيمة المصرف.

ث- دمج أنموذج (O-Score) لقياس الكشف المبكر عن السلامة بشكل مباشر، كمتغير مستقل يؤثر في قيمة المصرف على وفق (Tobin's Q)، ما يوفر تحليل إحصائي متقدم للربط بين المتغيرات.

4- **فرضيات الدراسة**

تكمن فرضية الدراسة في الآتي:

-لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للسلامة المالية في قيمة المصرف.

5- **مجتمع وعينة الدراسة**

تؤكد مناهج البحث العلمي الرصينة، على ضرورة تحديد مجتمع الدراسة بشكل واضح، ومن ثم اختيار العينة التي تضمن تمثيل حقيقي لمجتمع الدراسة. بناءً عليه، فإنَّ مجتمع الدراسة يكون من المصارف التجارية، المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (24) مصرفاً تجارياً. أمَّا عينة الدراسة فشملت (8) مصارف تجارية خاصة عاملة في العراق، وهي: **(بغداد التجاري العراقي، والاستثمار العراقي، والأهلي العراقي، والشرق الأوسط العراقي للاستثمار، والخليج التجاري، والاتحاد العراقي، والائتمان العراقي، والموصل للتنمية والاستثمار)**. وتمَّ اختيارها بعناية بالاعتماد على طريقة العينة المقصودة، لاختيار المصارف التي تتوفر فيها بيانات مالية واضحة، ومتكاملة، لتعزيز دقة النتائج

التي تغطي السلسلة الزمنية، التي امتدت لـ (20) سنة من المدة (2005-2024). ويشار إلى أنَّه قد تمَّ الاستعانة ببيانات سنة (2004)، كبيانات ساندة فيما يتعلق بصافي الدخل، لتطبيق المعادلة رقم (9) في نموذج (O-Score)، لضمان صحة حساب المعادلة للسنوات اللاحقة، وضمان دقة النموذج, **والجدول رقم (1)** يوضح المصارف عينة الدراسة، عن طريق **رمز المصرف، وسنة التأسيس، وسنة الادراج في سوق العراق للأوراق المالية، ورأس المال المصرفي,** والتي تلبي الشرط الآتي:

1. أن يكون المصرف مُدرجًا في سوق العراق للأوراق المالية، ومستمر بأنشطته المصرفية طوال مدة الدراسة، أي من بداية المدة 2005/1/1، وحتى نهاية المدة 2024/12/31.
2.

جدول (1) المصارف التجارية المكونة لعينة الدراسة

ت	اسم المصرف	الرمز	سنة التأسيس	سنة الادراج	رأس المال المصرفي الحالي
-1	مصرف بغداد	BBOB	1992	2004	400000000000
-2	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	1993	2004	288000000000
-3	المصرف الأهلي العراقي	BNOI	1995	2004	520000000000
-4	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	BIME	1993	2004	250000000000
-5	مصرف الخليج التجاري	BGUC	2000	2004	300000000000
-6	مصرف الاتحاد العراقي	BUOI	2000	2004	252000000000
-7	مصرف الائتمان العراقي	BROI	1998	2004	346870000000
-8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	BMIF	2001	2004	252500000000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي، وتقارير سوق العراق للأوراق المالية.

6- أدوات الدراسة

من أجل أن تحقق هذه الدراسة غاياتها، تمَّ الاعتماد في عملية جمع البيانات، وتحليلها في جوانبها النظرية، والميدانية، على عدد من الأدوات الآتية، وهي:

1- **الدراسات النظرية:** لغرض إغناء الجانب النظري للدراسة، تمَّ الاعتماد على إسهامات الكتّاب، والباحثين، التي تمَّ جمعها من المصادر العلمية، والمتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب، والمجلات، والأطاريح، والبحوث، والدراسات العلمية، باللغتين العربية، والأجنبية، ذات الصلة بموضوع الدراسة، فضلاً عن الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات.

2- **الدراسات الميدانية:** تمَّ الاعتماد في تغطية الجانب الميداني للدراسة، على التقارير السنوية للقوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية عينة الدراسة، والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

3- **الأدوات الإحصائية المستخدمة:** تمَّ الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهي:

أ- تمَّ استخدام برنامج (Excel) لتحليل البيانات الإحصائية، والخاصة بالسلسة الزمنية، بالاعتماد على المؤشرات الأساسية للإحصاء الوصفي، لفهم توزيع البيانات، وتحليلها بشكل دقيق، وفهم توزيع البيانات، ومستوى تشتتها، لتهيئة البيانات لتطبيق النماذج الإحصائية فيما بعد، باستخدام أعلى قيمة (Maximum)، وأدنى قيمة (Minimum)، والمتوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (standard deviation).

ب- تحليل الانحدار بثلاثة نماذج (أنموذج الانحدار التجميعي، وأنموذج التأثيرات الثابتة، وأنموذج التأثيرات العشوائية، واختبار (Hausman وchow)، باستخدام برنامج (EViews.v1).

المبحث الثاني

الجانب النظري

1- مفهوم السلامة المالية

برزت السلامة المالية كأحد المفاهيم الجوهرية، التي تبنتها الجهات التنظيمية، والرقابية، وأصبح التأكيد عليها مطلبًا أساسيًا في سياقات الاشراف المصرفي (Boubaca&Bans-Akutey,2023:100). فيعرِّفها (Bulatova&et.al,2019:2)، بأنَّها: ظاهرة تمثل توافر الموارد المالية للمصرف، ومدى قدرته على إدارتها بفعَّالية، لتحقيق التوازن المالي الأمثل، والالتزام بالمعايير المصرفية، واستدامة الأداء المالي، في ظلّ العوامل الداخلية، والخارجية، المؤثرة في استقراره المالي. وفي الصدد نفسه، أضاف (Ouma&Kirori,2019:93) أنَّها تمثل قدرة المصرف على الاحتفاظ بوضع الملاءة المالية، لغرض تلبية نفقات المصرف الثابتة طويلة الأجل، وإنجاز خطط التوسع، والنمو، طويلة الأجل. ولاحظ (Noman&Isa,2021:1) بأنَّها البنية الديناميكية التي يكون فيها النظام المالي مؤهلًا لاحتواء الاختلالات، ومقاومتها، وامتصاص الصدمات، للحفاظ على توازنه الداخلي، من دون تحول المخاطر إلى اضطرابات تهدد صحة النظام المالي، وسلامته. ويشير (Ali&Mohsin,2023:7) إلى أنَّها: تمثل قدرة المؤسسات المالية على امتصاص الصدمات، من دون المساس بالاقتصاد الكلي.

2. أهمية السلامة المالية

يُشكل النظام المالي الإطار التنظيمي للعلاقات الاقتصادية، والمُحرك الرئيس للاستقرار، والتنمية (Lee&Olanipekun,2021:2)، ويتكون من شبكة مُترابطة تضم المصارف، وشركات التأمين، والأسواق المالية، والبنوك المركزية، والهيئات الرقابية (Wójcik&Ioannou,2020:388). وعلى الرغم من اختلاف وظائف هذه المؤسسات، إلا أنَّها تتكامل مع بعضها في تحويل المدخرات إلى استثمارات، وتنظيم التدفقات النقدية (Rejekiningsih&Sugiyanto,2022:378). ويعود سبب هذا الترابط بين المؤسسات، إلى ما أفرزته نتائج العولمة، التي جعلت النظام المالي معرضًا لانتقال الأزمات

المالية عبر الحدود (Wernli&et.al,2023:207). ومن هنا برزت السلامة المالية، كركيزة أساسية لا لضمان الاستقرار فقط، بل لحماية الاقتصاد من العدوى المالية (Koukou&et.al,2025:4). ويمكن إبراز أهمية السلامة المالية عن طريق الآتي:

أ- **تعزيز الاستقرار النقدي:** تُسهم السلامة المالية في تعزيز الاستقرار المالي، وتقليل احتمالية وقوع أزمات مالية، ومصرفية، وتمنع انهيار النظام المالي، فالمصارف السليمة مالياً قادرة على مواجهة الأزمات، والصدمات (IMF,2023).

ب- **أداة فاعلة في تحفيز التنمية الاقتصادية:** تقوم سلامة النظام المالي بدور محوري في توفير معلومات عن فرص الاستثمار الحالية، والمحتملة، إذ يُسهل النظام المالي القوي، التخصيص الفعَّال لرأس المال، عن طريق توجيه المدخرات إلى استثمارات إنتاجية، يُحسّن آفاق التجارة، ويُنوّع المخاطر، وتعزيز النمو الاقتصادي.(Ali&Mohsin,2023:7)

ت- تُجسد السلامة المالية البنية العميقة للثقة بين المودعين، والمصرف، نظرًا لدورها الحيوي، كونها الوسيط في النظام المالي القادر على تحويل الأموال، من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وينعكس أثرها في زيادة حجم الودائع، والاستثمارات. (Ozili&Iorember, 2024:2)

ث- يعدُّ الاستقرار المالي مصدر قلق للبنك المركزي، لدوره في منع حدوث أزمات في القطاع المالي، كونها إحدى الركائز الأساسية للرقابة الاحترازية الكلية، التي تمارسها البنوك المركزية للحفاظ على السلامة، والاستقرار المالي، نظراً لدور المصارف السليمة في تطبيق إجراءات السياسة النقدية، ونقل تأثيرها إلى الاقتصاد الحقيقي بشكل أفضل، وتكون أكثر استجابة لتوجهات البنوك المركزية. (Hudaya&Firmansyah, 2023:17).

3- نماذج الكشف المبكر عن السلامة المالية

شهدت السنوات الأخيرة تركيزًا متزايدًا من قبل الجهات التنظيمية، والبنوك المركزية، على استخدام نماذج الكشف المبكر عن السلامة المالية، كأدوات استباقية تهدف إلى قياس أداء المصارف، وتحديد الإشارات التحذيرية في وقت مبكر (Boitan,2012:428)، بالاعتماد على متغيرات اقتصادية، ومؤشرات مالية، للكشف المبكر عن المخاطر، واكتشافها قبل وقت من بداية الأزمات، للتخفيف من حدتها (Bulatova&et.al,2019:2)، ومن بين النماذج هي:

أ- **نموذج Ohlson (O-Score)**: نشر اولسن دراسته الشهيرة في عام (1980)، بعنوان (**Financial Ratios and the Probabilistic Prediction of Bankruptcy**)، سعيًا منه إلى تطوير نموذج كمي، للتنبؤ بإفلاس الشركات باستخدام النسب المالية المنشورة، لتقديم نموذج احتمالي يوفر مقياسًا مرنًا للمخاطر، مع تحديد أكثر المؤشرات المالية تأثيرًا في الإفلاس المالي (Shisia&e.tal,2014:33). وشملت الدراسة تحليل بيانات (105) شركات أمريكية مفلسة، و(2058) شكة غير مفلسة، من ملفات صحيفة وول ستريت جورنال، في الفترة من (1970-1976)، واستخدام تسعة متغيرات مالية، تعكس الكفاءة التشغيلية للشركات، والتي تعدُّ من أقوى المؤشرات المالية تأثيرًا، حرصًا منه على تقليص عنصر المفاجأة في عالم الشركات، والأسواق (İŞCANLI&GÜMÜŞ,2025:111). وسوغ (Ohlson) سبب استخدام البيانات المالية، بأنَّها تمثل محصلة نتائج العملية المحاسبية، ويمكن استخدامها لتوصيل البيانات المالية إلى أصحاب المصلحة، وهي ضرورية لقياس أداء الشركة، وتقدمها. ويمكن الحصول عليها من: الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيُّرات في حقوق الملكية (Bayyinah,2025:69). ويضيف أنَّ الجوهر في استخدام البيانات في التحليل المالي، هو لتوقع المخاطر المستقبلية قبل أن تحدث، وعدَّها مقياسًا متدرجًا للمخاطر، في محاولة منه لاكتشاف ديناميكيات الحياة الاقتصادية للشركة، كما أنَّ فهم النسب المالية يعدُّ أداة لتعميق فهم الأداء المالي للقطاع

(Widjaya&Sisdianto,2024:10212)، فكل نسبة من نموذجه تحمل في طياتها معنى أعمق، ليثبت كيف يمكن للمعرفة المالية أن تكون أداة استباقية للحكمة الاقتصادية، مشيراً إلى أنَّ الكشف المبكر عن المخاطر، ليس مجرد تنبؤ بل هو إدراك محدودية الموارد، وحتمية عدم اليقين، والسعي إلى فهم النظام المالي، وتحسين القرارات، والصمود أمام مفاجآت الواقع (Lisin&et.al,2022:5). واعتمد في نموذجه على (Logit Model). ورأى (Ohlson) أنَّ دراسته تتمتع بميزة مهمة، تتمثل في امتلاكها ميزة زمنية مهمة، تسمح بالتحقق ممَّا إذا كانت الشركة قد دخلت في حالة إفلاس، قبل تاريخ إصدار البيانات المالية أو بعده. وادعى أولسون أنَّ الدراسات السابقة، لم تُراعِ مسألة التوقيت بشكلٍ صريح (Sánchez-Almeyda&et.al,2025:5)، وما يميز نموذج اولسن أنَّه يعدُّ آلية متطورة، تجمع بين المرونة الاحتمالية، والدقة التنبؤية، ممَّا جعله مناسبًا للكشف المبكر عن السلامة المالية. ومن مميزات نموذج **O-Score (Singh&Mishra,2016:28)**

- ✓ يعدُّ أداة استباقية للكشف المبكر عن المخاطر الي تهدد السلامة المالية، ويقدّر احتمالية التعثر قبل وقوعها فعليًا، ممّا يوفر مؤشرات تنبؤية مبكرة، تساعد على إدارة المستقبل المالي بشكل استباقي، بدلًا من الاكتفاء بردة الفعل بعد الأزمات.
- ✓ إنَّ نموذج (**O-Score**) مخصص للشركات، وبالإمكان تطبيقه على المصارف، لتوفر البيانات المالية كافة عن النموذج.

وتتكون المتغيّرات المستقلة من النسب المالية التي استخدمها أولسون، وهي: (Pongsatat&Lawrence,2015:2073-2074)، وإنَّ معادلة النموذج هي، **كالآتي:**-(Ohlson,1980:118-119)

$$O_{score} = -1,32 - 0,407(O1) + 6,03(O2) - 1,43(O3) + 0,0757(O4) - 1,72(O5) - 2,37(O6) - 1,83(O7) + 0,285(O8) - 0,521(O9)0$$

إذ تمثل:

- O1= لوغاريتم إجمالي الموجودات/ مؤشر مستوى الأسعار إلى الناتج المحلي.
- O2= إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات.
- O3= صافي رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات.
- O4= الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.
- O5= متغير، وهي يكون (1) إذا كان إجمالي المطلوبات أكبر من إجمالي الموجودات، وإلّا يكون (0).
- O6= صافي الدخل/ إجمالي الموجودات.
- O7= التدفق النقدي من العمليات التشغيلية/ إجمالي المطلوبات.
- O8= متغير وهمي، يكون (1) إذا حقق المصرف خسائر في صافي الدخل لسنتين متتاليتين، وإذا لم يحقق خسائر متتالية يكون (0).
- O9= صافي الدخل الحالي– صافي الدخل السابق/ |صافي الدخل الحالي| + |صافي الدخل السابق|

يتمتع نموذج (Ohlson) باعتماده نقطة قطع مثالية (Cut–off)، عند قيمة (0.38)، وقد اختار أولسون هذه العتبة لتقليل مجموع أخطاء التصنيف من النوع الأول، والثاني، كقاعدة عند اتخاذ القرار الاحصائي، إذ تصنف المصارف التي تكون فيها قيمة (O-Score) أكبر من (0.38)، إلى أنَّها قد تعرضت لضائقة تهدد السلامة المالية، والمصارف التي تكون فيها قيم (O-Score) أصغر من (0.38)، فهي تتمتع بالسلامة المالية (Najib&Cahyaningdyah,2020:247-248).

الشكل (1) نموذج O-Score

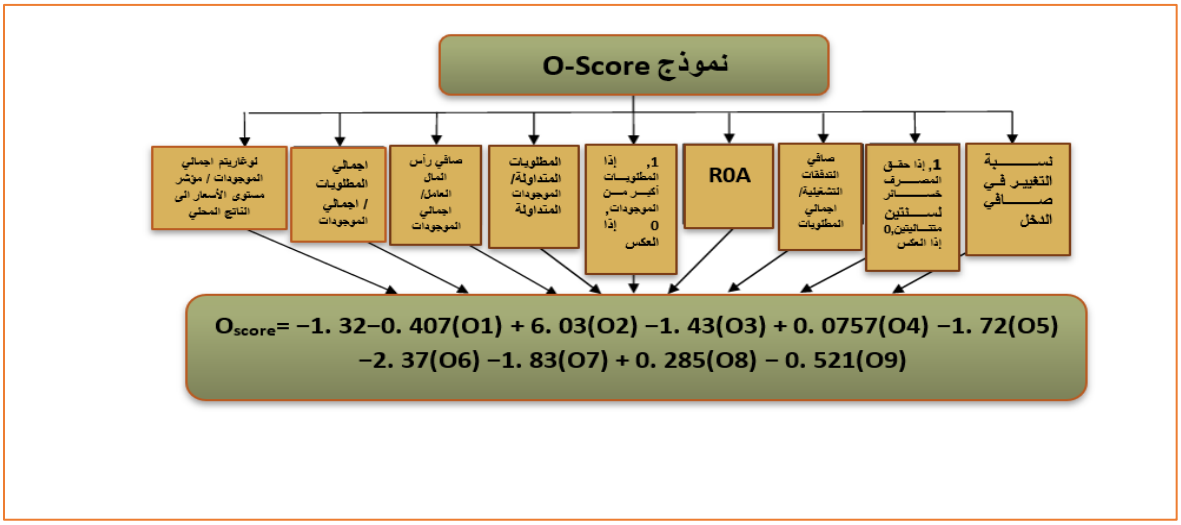

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تُستخدم الدالة اللوجستية في نموذج (Ohlson) لتحويل قيمة (O-Score)، للكشف المبكر عن السلامة المالية قبل التعرض للضائقة المالية، وتمثل هذه الدالة الاحتمالية مؤشرًا عكسيًا للسلامة المالية، إذ تشير القيم المرتفعة للاحتمال إلى تراجع القدرة المالية للمصرف على مواجهة المخاطر، في حين تعكس القيم المنخفضة مستوى أعلى من الاستقرار، والسلامة المالية، وعليه يُمكن توظيف ناتج هذه الدالة كأداة إنذار مبكر، لتقييم السلامة المالية للمصارف. (Pamungkas, 2023:374)

$$P = \frac{e\ O\ Score}{1\ +\ e\ O\ Score}$$

..... (1)

4- أهمية الكشف المبكر عن السلامة المالية

يمكن إيجاز أهمية نظام الكشف المبكر عن طريق الآتي: (محمد,6:2019)

أ- **مراقبة المراكز المالية للمصارف**: لمعرفة مدى هشاشتها أو صحتها المالية، والتعرف على نقاط الضعف في مرحلة مبكرة، ممَّا يسمح للجهات الرقابية، والإدارية، التدخل السريع لتطبيق إجراءات تصحيحية أو وقائية، قبل أن تتطور المشكلات إلى أزمات شاملة.

ب- **التحذير الاستباقي**: تعدُّ أنظمة الكشف المبكر وسيلة مهمة، وفعَّالة، للتنبيه، والتحوط، من مخاطر التعرض للأزمات المالية المتوقع حدوثها، والتنبيه عليها، وتداركها في التوقيت المناسب.

ت- **تعزيز استقرار النظام المصرفي**: تتمكن الجهات الرقابية من متابعة مدى التزام المصارف بالمعايير التنظيمية المفروضة، وفق إطار Basel III (رأس المال، والربحية، والسيولة، وجودة الموجودات)، لتعزيز ثقة المودعين، والمستثمرين، ممَّا يسهم في المحافظة على سلامة النظام المالي بأكمله، واستقراره.

ث- **المساعدة في اتخاذ القرار**: عن طريق أنظمة الكشف المبكر، يمكن لصُنّاع القرار الاعتماد على البيانات الدورية، والدقيقة، والتي تسهم في تعديل الإجراءات، والسياسات، بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية، والمصرفية.

ثانيًا- قيمة المصرف

1- مفهوم قيمة المصرف

يُعدّ التساؤل عن ماهي قيمة المصرف سؤالاً فلسفيًا مميزًا، لأنَّه يستدعي فهمًا أعمق عن ماهية القيمة نفسها: هل هي خاصية موضوعية ثابتة، تُحدد وفق معايير محاسبية، وسوقية؟ أم إنَّها انعكاس لتقديرات ذاتية تتغير وفق التوقعات، والأحداث؟ (Ostad&Sarlak,2014:123)، وهل إنَّ قيمة المصرف تتحدد عن طريق الأداء المالي فقط، أم من دورهُ في دعم الاستقرار الاقتصادي؟ (Moore,2014:465). فالمحاسبون يرون أنَّها القيمة الدفترية (Peek,2011:17)، في حين يهتم الاقتصاديون بالقيمة العادلة، أو القيمة الجوهرية (Lowe&Genovese,2022:6)، ويشير (Parente&Leocádio,2015:495) إلى

تعريف القيمة بأنَّها المنفعة المتصورة أو الفعلية، التي يتطلع الأفراد أو المؤسسة للحصول عليها، نتيجة خدمة أو منتج معين، ويتم قياسها عن طريق مقارنة مكونين رئيسين، هما: الفوائد، والتضحيات, ونظراً لكون المصارف تعدُّ أدوات لتراكم رأس المال، عن طريق تجميع الأموال (الودائع)، وإعادتها في السياق المصرفي على شكل ائتمان (Ostad&Sarlak,2014:1232014). فإنَّ تعريف قيمة المصرف هي من أولويات السلامة المالية، والأداء الاستراتيجي المهمة للمصرف، لأنَّها تُعبر عن قدرته على تحقيق العوائد، وتعظيم ثروات المودعين، والمساهمين (Lawal,2019:31). وتعدُّ هذه القيمة من الأسُس التي يُستند إليها في قرارات التوسع، والتمويل، وتوزيع الأرباح (Barde&et.al,2023:189). وجدير بالذكر الإشارة إلى أنَّ القطاع المصرفي، يُمثل المحور الرئيس في تمويل الأنشطة الاقتصادية، وجذب المدخرات الوطنية، فإنَّ استقراره، وقيمته السوقية، يسهمان بصورة مباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي، والتنمية الشاملة. (Zulkafli&et.al,2018:114)

2- **أهمية القيمة المصرفية**

تنبثق أهمية القيمة للمصارف من كونها تمثل المحصلة النهائية للأداء المصرفي الشامل (Challoumis&Eriotis,2024:1598)، بما يشمله من كفاءة تشغيلية، واستدامة في النمو (Aras&Kutlu,2018:1063)، والقدرة على تحقيق الأرباح، سواءً من منظور المستثمرين، أو الجهات التنظيمية، أو صُنّاع القرار داخل المؤسسات المالية (Thompson&Zhang,2023:2)، وتتجلى تلك الأهمية بالآتي:

أ- **القيمة مقياس متعدد الأبعاد**: تستخدم في مجالات متنوعة، كالتقييم المالي، والتحليل الاستراتيجي، واتخاذ القرارات المستقبلية، لاسيَّما في ظلّ ما تشهده البيئة الخارجية من تغيرات مستمرة، وعدم الاستقرار. (Tkachenko&Khutorna,2020:91)

ب- **مؤشرًا للثقة**: (Skvarciany&Jureviciene,2013:533) إذ يتم التعبير عنها بشكل فعلي، عن طريق انعكاس أسعار الأسهم في السوق المالي، والتي تؤثر تأثيرًا كبيرًا في تدفق الاستثمارات، فعند إرتفاع أسعار الأسهم ترتفع ثقة الجمهور في الاقتصاد، ممَّا يؤدي إلى زيادة عدد

المستثمرين في السوق (Budhathok&Dahal,2024:148)، وينظر إلى المصارف ذات القيمة السوقية العالية، بأنَّها مؤسسات أكثر استقراراً. ويشير استقرار القطاع المصرفي إلى قدرة المؤسسة المالية على تحمل الصدمات، والاضطرابات، بما يضمن سلامة العمل في النظام المالي، وتعزيز قدرته على جذب الودائع، وتخصيص رأس المال بكفاءة، ودعم النمو الاقتصادي.(Abbas & Hassouni, 2024:22)

ت- **انعكاس مباشر لمستوى الكفاءة المالية والتشغيلية**: وتتمثل بقدرة المصرف على تحقيق عوائد عالية بأقل تكلفة، مع المحافظة على الربحية، والسيولة، إذ إنَّ هذه المؤشرات المالية تعكس للمودعين، والمستثمرين، قيمة المصرف السوقية، والدفترية. (Rabiu&et.al,2019:142)

ث- **مؤشر جوهري**: يعكس مدى التزام المصارف، وانضباطها، بالتعليمات الرقابية بشكل غير مباشر، لضمان السلامة المالية، وتقليل المخاطر، وتعزيز انضباط السوق، وتمكين الجهات الرقابية، والإشرافية، من تقييم مستويات السلامة المالية بكفاءة، وتجاوز إخفاقات السوق الناتجة عن عدم تكافؤ المعلومات، لتحسين الحوكمة المصرفية، ورفع كفاءة الأداء. Barth& (et.al,2013:7)

ج- **تحقيق الاستدامة والتكييف مع التغييرات المالية**: إذ تعكس قدرة المصرف على التكييف مع التغييرات المالية المتسارعة، اذ تكون القيمة مرآة تعكس مستوى كفاءة المصرف، في إدارة المخاطر، والحفاظ على رأس المال، وتحقيق الأرباح، ومدى قدرته على الاستمرار في ظلّ التغييرات الاقتصادية، أو التنظيمية، ممَّا يعكس استدامته للمودعين، والمستثمرين. (Tan&Tsionas, 2022:3757)

5- **نسبة توبين Q (Tobin's ratio)**: يعكس معامل (توبين Q) القيم السوقية التي تتضمن معلومات استشرافية، حول الربحية، والمخاطر المستقبلية (Begenau&et.al,2025:2)، وهو نسبة بين القيمة السوقية للموجود المادي، وقيمة استبداله. تم تقديمه في عام (1968) من

قبل جيمس توبين، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وأستاذ في جامعة ييل لتفسير سلوك الاستثمار في الشركات، وتنص نسبة (توبين Q)على الآتي: (Ali & Lima,2016:86)

- إذا كان معامل توبين **أكبر** من الواحد، فهذا يعني أنَّ السهم مقيّم بأعلى من قيمته الحقيقية، وتعني هذه النسبة للمستثمر أنَّ القيمة السوقية أعلى من القيمة الدفترية المُعلنة، أي إنَّ السوق يبيع موجودات الشركة بسعر أعلى من قيمتها الدفترية المُعلنة. لذا فإنَّ سعر سهم الشركة أعلى من تكلفة الموجودات.
- إذا كان معامل توبين **أصغر** من الواحد، فهذا يعني أنَّ السهم مقيّم بأقل من قيمته الحقيقية، وتعني هذه النسبة للمستثمر أنَّ القيمة السوقية، أقل من القيمة الدفترية المُعلنة للشركة، أي إنَّ السوق يبيع موجودات الشركة بأقل من قيمتها الدفترية المُعلنة، ما يعني أنَّ القيمة السوقية أقل من تكلفة موجوداتها.

المبحث الثالث

الجانب العملي للدراسة

1- التحليل المالي للسلامة المالية

يمثل تحليل السلامة المالية للمصارف، خطوة محورية لكشف قدرات المصارف على الاستمرارية، ومواجهة المخاطر المتوقعة، ولاسيَّما في بيئة مصرفية متقلبة. ولأجل مقاربة هذه الإشكالية بعمق منهجي، اعتمدت الدراسة نموذج (O-Score) لكونه من النماذج الإحصائية، إذ استخدم النموذج للكشف المبكر عن السلامة المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة، والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، للمدة من (2005- 2024), عن طريق توظيف النموذج في إطار عملي، يجمع بين القياس الكمي الدقيق للمؤشرات المالية، والتحليل التفسيري، الذي يفسر النتائج في ضوء الواقع المؤسسي الاقتصادي للمصارف المبحوثة، إذ لا يقتصر الهدف على استخراج القيم الرقمية فقط، بل يتعداها إلى فهم فلسفة المخاطر التي تعكسها تلك القيم، في سياقها الزمني، والقطاعي.

عن طريق القراءة الأولية للجدول رقم (2)، نلاحظ أنَّ أعلى متوسط لمؤشر **(O-Score)** للمصارف عينة الدراسة، في مصرف الاتحاد العراقي ويبلغ **(6.77309-)**، عند درجة انحراف معياري **(13.508)**، وهي مرتفعة جداً، وتشير إلى عدم استقراريه المصرف، في حين أدنى متوسط لمؤشر **(O-Score)** كان في مصرف بغداد، عند انحراف معياري **(1.1898)**، **وهذا** يفسر استقرارية مصرف بغداد التجاري، وكما هو موضح في الشكل (2)

جدول (2) O-Score للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2005-2024)

السنة	بغداد	الاستثمار	الأهلي	الشرق الأوسط	الخليج	الاتحاد	الانتمان	الموصل	المتوسط
2005	-3.03136	-1.68721	-2.92273	-1.87101	-4.874	-64.2945	-2.5334	-3.09755	-10.539
2006	-2.05772	-0.85954	-5.3548	-1.47742	-4.41181	-7.06083	-2.75284	-2.76342	-3.3423
2007	-1.79775	-4.54719	-4.44148	-2.63024	-2.88551	-5.73445	-3.17454	-3.09854	-3.53871
2008	-1.8767	-3.47148	-3.67346	-0.75917	-2.45223	-11.6041	-3.38066	-2.35037	-3.69602
2009	-1.73282	-3.68245	-3.69955	-0.79694	-2.28843	-5.47527	-3.32633	-4.07182	-3.1342
2010	-0.96522	-4.15179	-3.65438	-2.29045	-13.5709	-5.25577	-1.95943	-3.83239	-4.46004
2011	-0.83109	-4.05405	-3.91221	-3.01384	-3.48224	-4.22009	-1.33202	-1.97428	-2.85248
2012	-1.47542	-2.77243	-2.95969	-14.699	-2.07076	-1.7666	-2.87135	-2.73062	-3.91824
2013	-1.46082	-2.86197	-2.10325	-3.11279	-3.60045	-1.33081	-2.21142	-2.31293	-2.37431
2014	-0.93204	-3.65769	-1.95892	-5.0529	-3.05472	-1.98786	-2.88021	0.898297	-2.32826
2015	0.230788	-3.51656	-1.92379	-4.36107	-2.16595	1.972146	-2.94658	-0.87832	-1.69867
2016	-0.96432	-3.31532	-3.54099	-2.60228	-2.25325	-3.2612	-1.606	-4.74659	-2.78624
2017	-0.91596	-2.7495	-2.51428	0.252089	-1.63378	-3.16669	-4.07374	-4.04582	-2.35596
2018	-1.10213	-3.17313	-2.31022	-2.3584	-6.17304	-2.76507	-3.98422	-4.36236	-3.27857
2019	-1.10252	-3.05235	-2.8689	-1.98976	-2.82162	-2.25265	-3.00409	-3.57869	-2.58382
2020	-1.61142	-1.46139	-2.10566	-1.72815	-3.4535	-8.37115	-3.32995	-3.8543	-3.23944
2021	-0.8914	-1.18187	-0.25137	-2.97851	-3.02637	-2.94424	-3.15349	-3.14268	-2.19624
2022	-1.14463	-1.5417	-0.48476	-2.03885	-3.20938	-0.36821	-4.20574	-1.61741	-1.82634
2023	-5.95758	-2.75291	-2.05052	-1.27307	-3.59836	-2.90136	-4.27871	-1.12531	-2.99223
2024	-1.30655	-1.41075	-1.78477	-1.28022	-0.44715	-2.67313	-3.34043	-1.49577	-1.71735
Average	-1.54633	-2.79506	-2.72579	-2.8031	-3.57367	-6.77309	-3.01726	-2.70904	-3.24292
Max	-5.95758	-4.54719	-5.3548	-14.699	-13.5709	-64.2945	-4.27871	-4.74659	-64.2945
Min	0.230788	-0.85954	-0.25137	0.252089	-0.44715	1.972146	-1.33202	0.898297	1.972146
S.D	1.189803	1.056785	1.213617	2.974288	2.581572	13.50862	0.789852	1.354896	1.823952

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية وبرنامج Excel.

الشكل (2) المصارف عينة الدراسة وفق نموذج O- Score

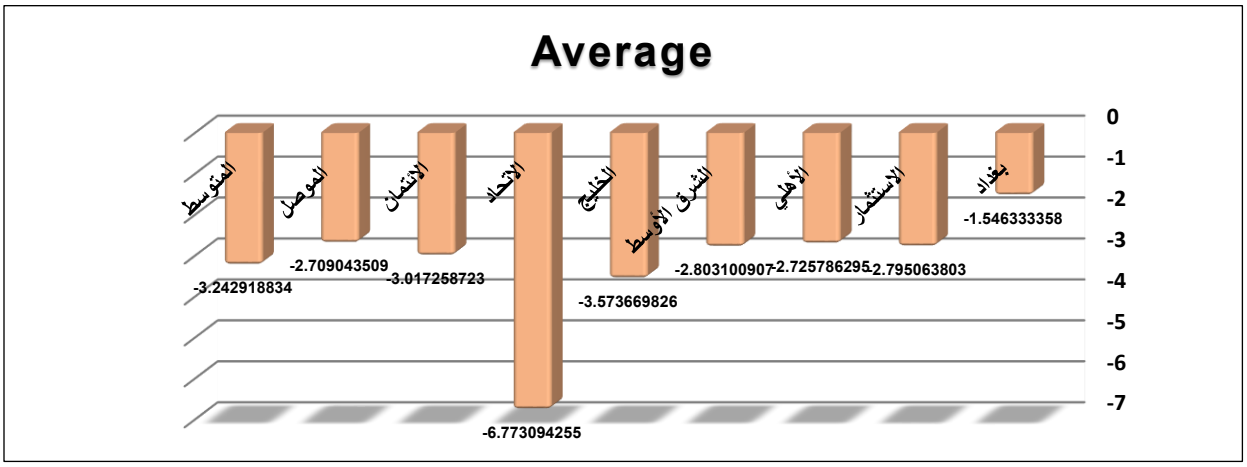

أمَّا الجدول رقم (3) فنلحظ عند تطبيق معادلة الاحتمالية الخاصة بنموذج (O-Score)، أنَّ أعلى نسبة لتراجع السلامة المالية وفق معادلة الاحتمالية، كانت في العام (2015) وبلغت (15.49%)، ممَّا يشير إلى ارتفاع ملحوظ في مستويات المخاطر، والمقاسة وفق نموذج (O-Score)، والتي تشير إلى إنذار مبكر عن تراجع السلامة المالية في العام المذكور، ويعزو سببها إلى اضطراب الظروف الأمنية، ومارافقه من تدهور اقتصادي، نتيجة الأحداث الأمنية التي مرَّ بها البلد في العام (2014)، يضاف إليها تعرض مصرفين لعدم السلامة المالية، وانخفاضات واضحة في نسب الربحية، والسيولة، وارتفاع الاستدانة لمعظم المصارف أثرت في العينة، وتشير إلى مخاطر ينبغي تصحيحها. في حين نلاحظ أنَّ متوسط معادلة الاحتمالية، كان قريبًا من الصفر في العام (2005)، وهذا يفسر أنَّ انخفاض في مستويات المخاطر، التي تهدد السلامة المالية للمصارف، والتي يعود أسبابها إلى أنَّ البلد في تلك السنة، كان في مرحلة انتقالية تتطلب سياسة حذرة.

جدول (3) معادلة الاحتمالية للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2005- 2024)

السنة	Probability of Default بغداد	Probability of Default الاستثمار	Probability of Default الأهلي	Probability of Default الشرق	Probability of Default الخليج	Probability of Default الاتحاد	Probability of Default الانتمان	Probability of Default الموصل	Probability of Default المتوسط
2005	4.13%	15.61%	5.10%	13.34%	0.76%	0.00%	7.35%	4.32%	0.00%
2006	11.33%	29.74%	0.47%	18.58%	1.20%	0.09%	5.99%	5.93%	3.41%
2007	14.21%	1.05%	1.16%	6.72%	5.29%	0.32%	4.01%	4.32%	2.82%
2008	13.28%	3.01%	2.48%	31.88%	7.93%	0.00%	3.29%	8.70%	2.42%
2009	13.83%	2.45%	2.41%	31.07%	9.21%	0.42%	3.47%	1.68%	4.12%
2010	27.58%	1.55%	2.52%	9.19%	0.00%	0.52%	12.35%	2.12%	1.14%
2011	30.34%	1.71%	1.96%	4.68%	2.98%	1.45%	20.88%	12.19%	5.46%
2012	18.61%	5.88%	4.93%	0.00%	11.20%	14.60%	5.36%	6.12%	1.95%
2013	18.83%	5.41%	10.88%	4.26%	2.66%	20.90%	9.87%	9.01%	8.52%
2014	28.25%	2.51%	12.36%	0.64%	4.50%	12.05%	5.31%	71.06%	8.88%
2015	56.21%	2.88%	12.74%	1.26%	10.29%	87.78%	4.99%	29.35%	15.49%
2016	27.60%	3.50%	2.82%	6.90%	9.51%	3.69%	16.71%	0.86%	5.81%
2017	28.58%	6.01%	7.49%	56.27%	16.33%	4.04%	1.67%	1.72%	8.66%
2018	24.93%	4.02%	9.03%	8.64%	0.21%	5.92%	1.83%	1.26%	3.63%
2019	24.93%	4.51%	5.37%	12.03%	5.62%	9.51%	4.72%	2.72%	7.02%
2020	16.64%	18.83%	10.85%	15.08%	3.07%	0.02%	3.46%	2.07%	3.77%
2021	29.08%	23.47%	43.75%	4.84%	4.62%	5.00%	4.10%	4.14%	10.01%
2022	24.15%	17.63%	38.11%	11.52%	3.88%	40.90%	1.47%	16.56%	13.87%
2023	0.26%	5.99%	11.40%	21.87%	2.66%	5.21%	1.37%	24.50%	4.78%
2024	21.31%	19.61%	14.37%	21.75%	39.00%	6.46%	3.42%	18.31%	15.22%
MAX	56.21%	29.74%	43.75%	56.27%	39.00%	87.78%	20.88%	71.06%	15.49%
MIN	0.26%	1.05%	0.47%	0.00%	0.00%	0.00%	1.37%	0.86%	0.00%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية، وبرنامج Excel.

2- التحليل المالي لقيمة المصرف باستخدام نسبة (توبين Q)

يجمع النموذج بين التحليل المالي (القوائم المالية)، وتقييم المستثمرين، والتحليل الكلي لأداء المصرف (الكفاءة التشغيلية، والربحية المستدامة)، ويستخدم في تحليل القطاع المصرفي، لتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد، وقياس قدرة المصرف على تحقيق عوائد أعلى من موجوداته، وشملت (8) مصارف تجارية متمثلة بمصرف: **(بغداد، والتجاري، والشرق الأوسط، والاستثمار العراقي، والأهلي العراقي، والائتمان العراقي، والاتحاد العراقي، والخليج التجاري، والموصل للتنمية والاستثمار)**، للمدة (2005-2024). **وفيما يأتي التحليل المالي لعينة الدراسة باستخدام (توبين Q):**

جدول (4) التحليل المالي لقيمة المصرف بنسبة توبين Q

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	الأهلي العراقي	الشرق الأوسط	مصرف الخليج	مصرف الاتحاد	مصرف الانتمان	الموصل للتنمية	المتوسط
2005	1.89	1.48	2.12	1.19	2.28	1.01	3.05	1.67	1.84
2006	1.14	1.04	1.00	1.04	1.06	1.00	1.64	1.17	1.14
2007	1.24	1.00	0.97	1.07	1.04	1.00	1.28	0.96	1.07
2008	1.11	0.95	0.88	1.05	0.98	1.00	1.31	0.95	1.03
2009	1.07	1.09	0.91	1.05	1.00	0.97	1.24	0.98	1.04
2010	1.06	0.89	0.88	0.98	0.95	0.85	1.18	0.90	0.96
2011	1.29	0.93	0.89	1.08	0.82	0.92	1.47	0.92	1.04
2012	1.00	0.95	0.79	1.04	0.92	0.97	1.11	0.89	0.96
2013	1.04	0.93	0.92	0.54	0.98	0.98	1.27	0.85	0.94
2014	1.05	0.94	0.94	0.77	0.91	0.95	0.96	0.67	0.90
2015	1.02	0.80	0.77	0.78	0.79	0.86	0.75	0.45	0.78
2016	0.95	0.76	0.72	0.75	0.77	0.70	0.77	0.70	0.76
2017	0.89	0.69	0.72	0.76	0.66	0.68	0.69	0.54	0.70
2018	0.83	0.65	0.67	0.71	0.55	0.66	0.57	0.45	0.64
2019	0.82	0.64	0.84	0.63	0.52	0.60	0.64	0.44	0.64
2020	0.88	0.64	0.91	0.64	0.48	0.61	0.64	0.40	0.65
2021	0.97	0.71	1.00	0.66	0.52	0.61	0.58	0.70	0.72
2022	1.00	0.72	0.99	0.71	0.53	0.59	0.48	0.72	0.72
2023	1.15	0.78	1.04	0.67	0.53	0.62	0.82	0.71	0.79
2024	1.27	0.69	1.05	0.93	0.61	0.56	0.82	0.69	0.83
Average	1.08	0.86	0.95	0.85	0.84	0.81	1.06	0.79	0.91
MAX	1.89	1.48	2.12	1.19	2.28	1.01	3.05	1.67	1.84
MIN	0.82	0.64	0.67	0.54	0.48	0.56	0.48	0.40	0.64
S. D	0.23	0.20	0.29	0.19	0.38	0.17	0.56	0.29	0.26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية، وبرنامج Excel.

الشكل (3) توبين Q للمصارف عينة الدراسة

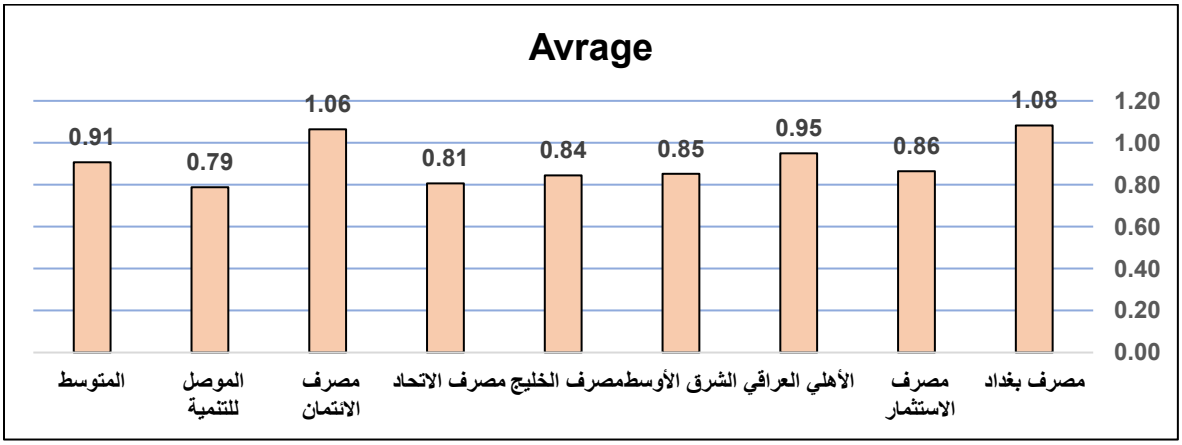

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (4)

وعند النظر إلى الجدول (4)، و**الشكل (3)**، نلاحظ أنَّ أعلى قيمة لمتوسط (توبين Q) لعينة الدراسة، كانت في مصرف بغداد وبلغت (1.08)، عند انحراف معياري قدره (0.23)، أي إنَّ السوق قيَّم المصرف بأكثر من قيمته الدفترية، وكفاءة الإدارة المصرفية بتحقيق أرباح مستدامة، ممَّا يعكس تفاعلاً ايجابيًا لأسهم المصرف في السوق، وتوقعات للنمو المستقبلي بزيادة التدفقات المالية، ويضاف إليها زيادة الثقة السوقية. هذا الإنعاش أسهم في رفع أسعار أسهم المصرف في السوق، ورأى المستثمرون في أسهم المصرف، فرصًا حقيقية للنمو في المستقبل، وتحقيق الأرباح انعكست بزيادة قيمة توبين Q, وإنَّ أدنى قيمة لمتوسط (توبين Q) كانت في مصرف الموصل، وبلغت (0.79) بسبب الأحداث الأمنية المضطربة، التي مرَّت بها مدينة الموصل، والتي أثرت تأثيرًا كبيرًا في تقييم السوق لاسم المصارف في السوق، يضاف إليها توقعات المستثمرين السلبية، التي تعكس القلق، وفقدان الثقة في المستقبل، ممَّا أدى إلى انخفاض الطلب على أسهم المصرف.

3- التحليل الاحصائي

حرصًا على اختبار **الفرضية الرئيسة للدراسة، وهي: (لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للسلامة المالية في قيمة المصرف)**، فإنَّ الجدول (5) يبين التأثير، عن طريق ثلاثة نماذج انحدار، وهم: (التجميعي، والثابت، والعشوائي) لـ (8) مصارف، ولمدة (20) عام أي للمدة (2005-2024)، إذ بلغ عدد المشاهدات (160) مشاهدة، باستخدام نموذج (Panel Regression)، عن طريق تطبيق النماذج الآتية:

جدول (5) التأثير البسيط للسلامة المالية في قيمة المصرف

160 Total panel (balanced) observations:8 Cross-sections included: 4 – 2022005Sample:												
قيمة المصرف	نموذج الانحدار التجميعي				نموذج التأثيرات الثابتة				نموذج التأثيرات العشوائية			
قيمة المصرف	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Constant	-1.703701	0.264090	-6.451217	0.0000	-1.857073	0.097210	-19.10371	0.0000	-1.855852	0.966709	-1.919763	0.0567
السلامة المالية	-0.004354	0.040090	-0.108604	0.9137	-0.051949	0.014997	-3.463936	0.0007	-0.051570	0.014995	-3.439240	0.0007
R-square	0.000075				0.871856				0.069274			
F-statistic	0.011795				128.4199				11.75994			
Prob (F-statistic)	0.913654				0.000000				0.000772			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EViews v.12)

1. نموذج الانحدار التجميعي

من نتائج الجدول (5) يتبين أنَّ نموذج الانحدار التجميعي، غير دال احصائيًا وفقًا لقيمة (Prob F)، والبالغة (0.913654)، وهي أعلى من (10%)، كما يتضح قيمة معامل بيتا للسلامة المالية (-

0.004354)، وإنَّ قيمة (Prob) بلغت (0.9137)، أي ليس لها دلالة احصائية، وقد بلغ معامل التفسير (0.000075)، أي إنَّ النموذج لا يفسر التغيرات في قيمة المصرف، وفق نموذج الانحدار التجميعي، كما تشير قيمة (F) التي بلغت (0.011795) **غير دالة احصائياً، ممَّا يدل على عدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية للسلامة المالية في قيمة المصرف.**

2. نموذج التأثيرات الثابتة

من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (5)، نلاحظ أنَّ أنموذج التأثيرات الثابتة دال احصائيًا، وفقًا لقيمة (Prob F)، والبالغة (0.000)، وهي أقل من (10%)، كما يتضح أنَّ قيمة معامل بيتا للسلامة المالية بلغت (-0.051949)، وأنَّ قيمة (Prob) بلغت (0.0007)، أي لها دلالة احصائية. وبما أنَّ انموذج O-Score لقياس السلامة المالية، هو نموذج يعمل بالعكس، أي كلما تنخفض قيمة الـ (O-Score)، يتمتع المصرف بالسلامة المالية، مما يسوغ قيمة معامل بيتا السالبة، أي كلما انخفضت (O-Score) تحسنت قيمة المصرف. فضلًا عن ذلك بلغ معامل التفسير (0.871856)، أي إنَّ النموذج يفسر ما نسبته نحو (87.18%)، من التغيُّرات في قيمة المصرف، وفق نموذج التأثيرات الثابتة، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل، ومتغيرات أخرى، لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي، كما تشير قيمة (F) التي بلغت (128.4199) **وهي دالة احصائية، إلى وجود تأثير ذي دلالة احصائية للسلامة المالية في قيمة المصرف.**

3. نموذج التأثيرات العشوائية

عند التدقيق في نتائج الجدول (5)، نلاحظ أنَّ أنموذج التأثيرات العشوائية دال احصائيًا، وفقًا لقيمة (Prob F) والبالغة (0.000772)، وهي أقل من (10%)، كما يتضح أنَّ قيمة معامل بيتا للسلامة المالية بلغت (-0.051570)، وأنَّ قيمة (Prob) بلغت (0.0007)، أي لها دلالة احصائية. وبما أنَّ أنموذج O-Score لقياس السلامة المالية، كلما تنخفض قيمته يتمتع المصرف بالسلامة المالية، مما يسوغ قيمة معامل بيتا السالبة، أي كلما انخفضت (O-Score) تحسنت قيمة المصرف. فضلاً عن ذلك، بلغ معامل

التفسير (0.069274)، أي إنَّ النموذج يفسر ما نسبته نحو (6.92%)، من التغيرات في قيمة المصرف وفق نموذج التأثيرات العشوائية، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل، ومتغيرات أخرى، لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي, كما تشير قيمة (F) التي بلغت (11.75994)، **وهي دالة احصائية، وتشير إلى وجود تأثيرذي دلالة احصائية للسلامة المالية في قيمة المصرف.**

جدول (6) اختبار Chow

Effect Test	Statistic	d.f.	Prob
Cross-section F	146.753027	(7,151)	0.000
Cross-section Chi-square	328.723794	7	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EViews v.12)

من اختبار (Chow) المبين في الجدول (6)، يتضح لنا أنَّ احتمالية (Cross-section Chi-square) في اختبار تساوي (0.000)، وهذه القيمة أدنى من (5%)، ممَّا يؤكد أنَّ النموذج المناسب هو نموذج التأثير الثابت.

جدول (7) نتائج اختبار Hausman للفرضية الثالثة

اختبار Hausman	قيمة الاختبار	Prob.	Df
	1.919475	0.1659	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EViews v.12)

ومن اختبار (Chow) يتبين أنَّ أنموذج التأثير الثابت هو النموذج المناسب، لذا لا بدَّ من استخدام اختبار (Hausman)، للمقارنة بين النموذج الثابت، والعشوائي. ويتضح من الجدول المذكور، أنَّ القيمة الاحصائية (Chi-Sq.Statistic) بلغت (1.919475)، وهي غير دالة احصائيًا عند مستوى (5%)، وبدرجة حرية (1)، أي إنَّ نموذج التأثيرات العشوائية، هو النموذج الملائم عند مقارنته بنموذج التأثيرات

الثابتة، والجدول السابق يوضح ذلك، لذا فإنَّ أكثر نموذجًا ملائمًا وفق هذه الفرضية، والنتائج في الأعلى هو نموذج التأثيرات العشوائية. ومما سبق نستنتج رفض فرضية العدم، أي يوجد تأثير للسلامة المالية في قيمة المصرف.

الخاتمة

أولاً- الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج المؤشرات المكونة للنموذج، أنَّ هيكل المطلوبات مقارنة بالموجودات، يعدُّ من أكثر المتغيرات تأثيراً في تفسير مستوى المخاطر المالية في المصارف، إذ إنَّ ارتفاع نسبة المطلوبات يؤدي إلى زيادة احتمالية تراجع السلامة المالية.
2- أظهرت نتائج العينة أنَّ حجم الموجودات، والنمو في النشاط المصرفي، يسهمان في تحسين المؤشرات المالية المرتبطة بالسلامة المالية، إذ إنَّ المصارف الأكبر حجمًا، غالبًا ما تمتلك قدرة أكبر على إدارة المخاطر، وتنويع مصادر الإيرادات.
3- برهنت نتائج نموذج معادلة الاحتمالية المطبقة، بعدّها نموذج كشف مبكر عن السلامة المالية، قدرة المصارف على مقاومة المخاطر المالية، إذ أظهرت نتائج تطبيق معادلة الاحتمالية، توافقًا تامًا مع نموذج (O-Score)، إذ انعكست القيم السالبة لنموذج اولسن، في احتمالات منخفضة للتعثر، ممّا يفسر تمتع المصرف بالسلامة المالية.
4- أظهرت النتائج أنَّ معظم المصارف، لم تتعرض لتقلبات حادة في مؤشرات السلامة المالية، ويترجم هذا التأثير بقوة الهياكل المالية الداخلية، والسياسات الإدارية الفاعلة التي تدعم الاستقرار، والقدرة على مواجهة الصدمات المحتملة، وهو مؤشر مهم على استدامة القطاع المصرفي، في ظلّ بيئة غير مستقرة.
5- أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر المطور، أنَّ سلاسل القيمة المصرفية تتباين بين المصارف، إذ استقرت في بعض المصارف عند المستوى الأصلي، وفي مصارف أخرى استقرت عند الفرق الأول، وفي مصارف أخرى استقرت عند الانتقال إلى الفرق الثاني، وهو ما يفسر على وجود تباين في ديناميكية القيمة بين المصارف، مع استقرار واضح في المتوسط العام للعينة عند المستوى الأصلي، ليعكس قدرة القطاع المصرفي على الحفاظ على استمرارية القيمة على المدى الطويل، على الرغم من اختلاف أداء المصارف الفردية.

6- ثبت احصائيًا رفض فرضية العدم، ممَّا يشير إلى وجود تأثير معنوي للسلامة المالية، في تحديد قيمة المصرف، ويعكس هذا الاستنتاج أنَّ زيادة مؤشرات السلامة المالية، مثل كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والسيولة، تسهم بشكل مباشر في تعزيز قيمة المصرف السوقية، والمحاسبية، وهو ما ينعكس إيجابًا في تقييم المصرف، واستدامة نموه المالي.

ثانيًا- التوصيات

1- تقوية مؤشرات السلامة المالية، عن طريق الالتزام الصارم بمعايير كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، وإدارة السيولة.
2- تفعيل أنظمة الإنذار المبكر للمخاطر المالية، لضمان الكشف المبكر عن التدهور المحتمل في المؤشرات المالية، قبل انعكاسه على قيمة المصرف.
3- تحقيق التوازن بين الربحية، والمخاطرة، إذ إنَّ الإفراط في المخاطرة قد يزيد الأرباح مؤقتًا، لكنَّه يهدد السلامة المالية، والقيمة السوقية.
4- تعزيز الشفافية، والإفصاح المالي، لزيادة ثقة المستثمرين في المصارف.
5- الاستثمار في الحوكمة المصرفية الفعَّالة، بعدّها آلية رئيسة لضبط المخاطر، وتعظيم القيمة المستدامة.
6- تعزيز كفاءة إدارة الموجودات، والمطلوبات في المصارف، عن طريق تحقيق توازن أمثل بين مصادر التمويل، واستخداماتها، بما يقلل من مستويات المخاطر المالية.

المصادر

1- محمد، صلاح علي أحمد، (2019)، مدى فعَّالية نظم الإنذار المبكر في تعزيز الاستقرار المالي، جامعة أم درمان الإسلامية – السودان، اتحاد المصارف العربية منتدى تعزيز الاستقرار المالي والتحول لأنظمة الدفع الإلكتروني:6.

1- Abbas, A. A., & Hassouni, A. A. K. (2024). Exploring the nexus between banking stability and market value: Evidence from the Iraqi banking sector. *Economics, Management and Sustainability*, *9*(1), 21-42.

2-Ali, S. B., & Mohsin, A. (2023). Exploring financial soundness and economic growth dynamics in Pakistan. *Journal of Business and Economic Options*, *6*(1), 1-15.

3-Ali, M. R., Mahmud, M. S., & Lima, R. P. (2016). Analyzing Tobin's Q ratio of banking industry of Bangladesh: A comprehensive guideline for investors. *Asian Business Review*, *6*(2), 85-90.

4-Barde, I. M., Kantudu, A. S., Dandago, K. I., Jalingo, U. A., Zik-Rullahi, A. A., Yusuf, A., ... & Suleiman, B. A. (2023). Executive Compensation and Value of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. FUDMA Journal of .Accounting and Finance Research [FUJAFR], 1(1), 188-208

5-Barth, J. R., Lin, C., Ma, Y., Seade, J., & Song, F. M. (2013). Do bank regulation, supervision and monitoring enhance or impede bank efficiency?. *Journal of Banking & Finance*, *37*(8), 2879-2892.

6-Begenau, J., Bigio, S., Majerovitz, J., & Vieyra, M. (2025). A q-theory of banks. *Review of Economic Studies*, rdaf035.

7-Boitan, I. (2012). Development of an early warning system for evaluating the credit portfolio's quality. A case study on Romania. *Prague economic papers*, *21*(3), 347-362.

8-Boubacar, A. I., & Bans-Akutey, A. (2023). Influence of banking regulation and supervision on banks' performance. *Annals of Management and Organization Research (AMOR)*, *5*(2), 99-113

9-Budhathoki, P. B., Bhattarai, G., & Dahal, A. K. (2024). The impact of liquidity on common stocks returns: Empirical insights from commercial banks in Nepal. *Banks and Bank Systems*, *19*(1), 148.

10-Bulatova, E. I., Potapova, E. A., Fathutdinova, R. A., & Yandiev, R. C. (2019). Monitoring and controlling banking system via financial stability assessment. *International transaction journal of engineering management & Applied sciences & Technologies*, *10*(16).

11-Bulatova, E. I., Potapova, E. A., Fathutdinova, R. A., & Yandiev, R. C. (2019). Monitoring and controlling banking system via financial stability assessment. *International transaction journal of engineering management & Applied sciences & Technologies*, *10*(16).

12-Challoumis, C., & Eriotis, N. (2024). A historical analysis of the banking system and its impact on Greek .economy. Edelweiss Applied Science and Technology, 8(6), 1598-1617

13-Hudaya, A., & Firmansyah, F. (2023). Financial stability in the Indonesian monetary policy analysis. *Cogent Economics & Finance*, *11*(1), 2174637.

14-Ionela, S. A. (2014). Early warning systems–anticipation's factors of banking crises. *Procedia Economics and Finance*, *10*, 158-166.

15-İŞCANLI, F., & GÜMÜŞ, U. T. (2025). Financial Failure Detection with "Springate S","Fulmer H" and "Ohlson O" Score Models: An Application on BIST Textile, Clothing and Leather Sector.

16-Lee, C. C., Olasehinde-Williams, G., & Olanipekun, I. (2021). Financial systems, regulatory quality, and economic growth. *The Journal of International Trade & Economic Development*, *30*(2), 246-274.

17-Lowe, B. H., & Genovese, A. (2022). What theories of value (could) underpin our circular futures?. *Ecological Economics*, *195*.

18-Moore, M. H. (2014). Public value accounting: Establishing the philosophical basis. Public administration .review, 74(4), 465-477

19-Noman, A. H. M., & Isa, C. R. (2021). Financial soundness and macroprudential regulation of banks in ASEAN-5 countries. In *Reduced inequalities* (pp. 241-253). Cham: Springer International Publishing.

20-Ohlson, J. A. (1980). Financial ratios and the probabilistic prediction of bankruptcy. *Journal of accounting research*, 109-131.

21-Ostadi, H., & Sarlak, A. (2014). Effective factors on the absorption of bank deposits in order to increase the relative share of Isfahan Sepah Bank. *International Journal of Academic Reserach in Economics and Management Sciences*, *3*(4).

22-Ozili, P. K., & Iorember, P. T. (2024). Financial stability and sustainable development. *International Journal of Finance & Economics*, *29*(3), 2620-2646.

23-Parente, E. S., Costa, F. J., & Leocádio, A. L. (2015). Conceptualization and measurement of customer .perceived value in banks: A Brazilian contribution. International Journal of Bank Marketing, 33(4), 494-509

24-Peek, E. (2011). The value of accounting. *ERIM Report Series Reference No. EIA-2011-048-F&A*.

25-Rabiu, I. D., Ladan, S., Usman, H. A., & Garba, M. (2019). Impact of E-banking on the Operational Efficiency of Banks in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, *9*(2), 136-145.

26-Rejekiningsih, T. W., Kurnia, A. S., & Sugiyanto, F. X. (2022). Analysis of efficiency of intermediation functions from financial institutions and consumer surplus of funds in Indonesia. *International Journal of Economics and Finance Studies*, *14*(1), 377-408.

27-Singh, P., Das, S., & Kumar, V. (2024). Macroeconomic, institutional, and accounting drivers of banking fragility in Europe. *Journal of Business and Economic Options*, *7*(4), 53-62.

28-Skvarciany, D. J. V., & Jureviciene, D. (2013). The concept of confidence in bank. *7th International Days of Statistics and Economics*, 532-540.

29-Tan, Y., & Tsionas, M. G. (2022). Modelling sustainability efficiency in banking. *International Journal of Finance & Economics*, *27*(3), 3754-3772.

30-Tkachenko, N., & Khutorna, M. (2020). Methodology of the bank's business strategy formation and implementation on the basis of a value-oriented approach. *НАУКОВІ ЗАПИСКИ НАЦІОНАЛЬНОГО УНІВЕРСИТЕТУ «ОСТРОЗЬКА АКАДЕМІЯ» СЕРІЯ «ЕКОНОМІКА»*, 91.

31-Wernli, D., Böttcher, L., Vanackere, F., Kaspiarovich, Y., Masood, M., & Levrat, N. (2023). Understanding and governing global systemic crises in the 21st century: a complexity perspective. *Global Policy*, *14*(2), 207-228.

32-Wójcik, D., & Ioannou, S. (2020). COVID‐19 and finance: market developments so far and potential impacts on the financial sector and centres. *Tijdschrift voor economische en sociale geografie*, *111*(3), 387-400.

33-Zulkifli, H. Abdul, B. and Azlan, U. (2018) Firm Value and performance of listed non-financial firms in Nigeria. Management Review Journal. 6 (3), 112-118.

34-Matthews, K., Thompson, J., & Zhang, T. (2023). *Economics Of Banking, The*. World Scientific.

35-Lawal, T. T. (2019). *Influence of bank financial soundness on the operational efficiency of deposit money banks in Nigeria* (Doctoral dissertation, JKUAT-COHRED).